التكليف النهائي  
سمر حسن احمد معوض الغلبان

في هذا التكليف، سأقوم أولا بتعريف السياسات المالية وتصنيف أدواتها المختلفة. ثم بعد ذلك سأقوم بالكتابة عن كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من (النمو الاقتصادي ومكافحة الفساد، التوظيف والتشغيل، الاستثمار الأجنبي والمحلي، مواجهة الفقر). وأخيرا سأقوم بذكر المصادر المستخدمة كمراجع لكتابة هذا التكليف.

# **أولا: المقصود بالسياسات المالية وأدواتها**

السياسية المالية هي الشق الثاني من السياسات الاقتصادية قد عرفها وجدي, 1988 بأنها " مجموعة السياسات المتعلقة بالإجراءات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة" ومن محدداتها: (تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية، تحقيق بيئة ملائمة للازدهار والتنمية، توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات، التأثير في الدورة الاقتصادية) وتنقسم أدوات السياسة المالية الى أدوات تلقائية وأدوات مقصودة ومزيج بينهما وسيتم شرحهما فيما يلي:

1. **الأدوات المالية التلقائية:** ويقصد بها الأدوات التي تهدف الى تحقيق أهداف السياسة المالية تلقائيا وذاتيا. أي دون تدخل مباشر او كبير من الدولة مثل الضرائب التصاعدية، المدفوعات التحويلية وسياسات الدعم.
2. **الأدوات المالية المقصودة:** ويقصد بها الادوات التي تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة تهدف الى الوصول لأهداف السياسة الاقتصادية في مجال التوظيف والنمو وغيرها. مثل برامج الاشغال العامة، مشروعات التوظيف العامة، وتغيير معدلات الضريبة.

وفي الأقسام التالية سنقوم بشرح أساليب استخدام هذه الأدوات في التأثير ظواهر تنموية مختلفة.

# **ثانيا: أدوات السياسة المالية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي ومكافحة الكساد**

إن الاقتصاد القومي عامة يتقلب بين التضخم والكساد كونهما جزئين الدورة الاقتصادية للنظام الرأس مالي كنتيجة لعدم ضبطه لأليات السوق الاقتصادي. ولكل من مرحلتي الكساد والتضخم اليات ضبط عامة سنقوم بذكرها فيما يلي:

1. **حالة الكساد:** وهي الحالة التي ينخفض فيها مستوى الطلب الكلي وبالتالي يحدث عجز تصريف للمنتجات وزيادة نسب البطالة. وفي هذه الحالة تكون الالية الأفضل هي تطبيق السياسة المالية التوسعية أي (زيادة مستوى الانفاق الحكومي + تخفيض معدلات الضريبة) وبالتالي زيادة دخل الافراد ومن ثم الطلب الكلي.
2. **حالة التضخم (الرواج):** وهي الحالة التي يرتفع فيها الطلب الكلي عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي ترتفع الأسعار بشكل حاد جدا. وفي هذه الحالة تكون الالية الأفضل هي تطبيق السياسة المالية الانكماشية أي (تقليل الانفاق الحكومي + التوقف عن الاقتراض الداخلي والخارجي + رفع معدل الضريبة والرسوم) وبالتالي خفض جزء من القوة الشرائية في المجتمع ومن ثم الطلب الكلي.

وتعتبر السياسات السابقة وسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المراحل الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومي. ولتحقيق التنمية الاقتصادية اليات أخرى يمكن اتباعها عن طريق الاعتماد على زيادة كل من:

1. مستوى التوظيف والتشغيل الشامل خاصة للموارد البشرية (تقليل البطالة).
2. مستوى الإنتاج ومرونته.
3. مستوى الأسعار ومعقوليتها بالنسبة للمعادلة (مرونة الإنتاج + مرونة الأسعار = 1)

# **ثالثا: أدوات السياسة المالية في التأثير على التوظيف والتشغيل**

لتحقيق النمو الاقتصادي، لابد ان تساهم السياسات المالية للدولة في الحفاظ على معدلات البطالة في مستواها الطبيعي بين 4.7% الى 5.8% وتحدث المشكلة في حالات الكساد التي ترتفع فيه النسبة عن معدلها الطبيعي. ويمكن للدولة ان تتخذ بعض الأدوات المقصودة لتقليل البطالة، كالاتي:

**أدوات مقصودة مثل:**

* مشروعات التوظيف العامة: وهي عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة الى ان يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة أو المناسبة.

**حزمة من الأدوات التلقائية والمقصودة مثل:**

* الاهتمام بالتعليم والتدريب البشري: والذي يرفع من درجة مرونة الإنتاج ويقلل من تفاوت المهارات والخبرات الكبير بين افراد المجتمع وبالتالي يساعد في احداث النمو الاقتصادي الذي بدورة سيقلل من البطالة.
* استخدام سياسة توسعية (زيادة مستوى الانفاق الحكومي + تخفيض معدلات الضريبة) للوصول الى توازن اقتصادي والاقتراب من 0% بطالة.

# **رابعا: أدوات السياسة المالية في التأثير على الاستثمار الأجنبي والمحلي**

يرى الكثير من أصحاب المدرسة الحديثة فائدة كبيرة للاستثمارات في زيادة التنمية الاقتصادية خصوصا للبلاد النامية فيما يترتب عليها من تراكم رأس مالي، تقدم تكنلوجي، تطور في الهياكل الإنتاجية، واصلاح للميزانية العامة بالإضافة الى خلق فرص عمل وتحسين أجور العمال وتنمية الموارد البشرية. ولجذب الاستثمارات الأجنبية (مباشرة وغير مباشرة) وأيضا المحلية، يجب توفير استقرار اقتصادي وبيئة قليلة المخاطر لرؤوس الأموال المختلفة، ويمكن تحقيق هذا باستخدام اليات مالية عديدة منها الاتي:

**أدوات تلقائية مثل:**

* زيادة حجم الاحتياط من العملة الأجنبية كضمان لأي ظروف طارئة قد يواجهها الاقتصاد المضيف.
* منح حوافز استثمارية للمستثمر الأجنبي تعويضا عن انعدام بعض المزايا الأخرى للدول المضيفة "خصوصا النامية".

**أدوات مقصودة مثل:**

* توفير نظام مالي وضريبي صديق ومحفز للاستثمار.
* زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التصدير.

**حزمة من الأدوات التلقائية والمقصودة مثل:**

* ضمان رصيد موازنة عامة موجب ومستقر.
* تقليل معدلات التضخم وأسعار الصرف المرتفعة والغير مستقرة.

# **خامسا: أدوات السياسة المالية في التأثير على مواجهة الفقر**

بالنظر الى تعريف الفقر، فنجد انه مصطلح نسبي جدا ومتفرع، ولكن ربما نختزل مفهومه بأنه عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ للفرد كرامته وحقه في التطور المرن في مجتمعه. لذا يمكننا استنتاج ان الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تبرز في المجتمعات على مستويات مختلفة وفي صور أشكال متباينة تعكس وضعية البناء المجتمعي ولا تنحصر على تدني دخل الافراد فقط. فمثلا:

1. الفقر الاجتماعي: هو شعور الفرد بعدم المساواة الاجتماعية والدونية، والاتكالية، والشعور بالنقص، والاستغلال. Victimization
2. العوز والحاجة: عدم قدرة الفرد على تأكيد وجوده في المجتمع دون أي مساعدات خارجية. Privation
3. الفقر الأخلاقي: عدم قدرة الفرد على تحديد مكانه في نسق القيم المجتمعي المنتمي اليه أو أحد جماعاته الفرعية. Exclusion

وعلى الرغم من اختلاف مفاهيم الفقر وانواعه، الا ان جذور نشأته ترجع بشكل رئيسي الى السياسات الاقتصادية للدولة. وتعتبر السياسات المالية المقرونة بسياسات الإصلاح الاجتماعي الأكثر تأثيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر خاصة في الدول النامية كون هذه الدول تفتقر الى وجود سوق مالي متطور لتطبيق السياسات النقدية بالإضافة لاقتراب تأثير السياسات المالية من غالبية افراد المجتمع وخاصة المجموعات المهمشة والأقل حظا. ومن الاليات المالية الممكن استخدامها لمكافحة الفقر:

**أدوات تلقائية مثل:**

* **تطبيق الضرائب التصاعدية:** لتحقيق العدالة الاجتماعية بأخذ ضرائب اقل من الفقراء وأكثر من الأغنياء.
* **توزيع المدفوعات التحويلية:** بتقديم الإعانات لفئات المجتمع الأقل حظا وبالتالي تقريبهم من المستوى المعيشي المتوسط وأيضا الإعانات تساعد في شحن وسائل الاستهلاك المحلي الذي بالتالي يساعد في زيادة الإنتاج المحلي لأنه لا انتاج بلا بيع واستهلاك.
* **تطبيق سياسات الدعم:** مثل دعم بعض السلع الرئيسية
  + - للحفاظ على حياة السكان
    - محاربة الفجوة التغذوية
    - توفير السلع الأساسية بأسعار معقولة للمواطنين

**أدوات مقصودة مثل:**

* **تغيير معدلات الضريبة:** وهي مختلفة عن تطبيق الضرائب التصاعدية حيث اننا هنا نغير النسب العامة للضرائب حسب حالات التضخم(الرواج) والكساد.

**حزمة من الأدوات التلقائية والمقصودة مثل:**

* **الترشيد الحذر في النفقات:** بحيث الا ترشد الدولة استهلاكها الا في الكماليات والا تشمل الأساسيات التي يحتاجها الفقراء.
* **إصلاح القطاع المالي:** عن طريق هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام.

# **المصادر:**

* **"المالية العامة "** (شريف حجازي)
* **"فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"** أطروحة دكتوراه (أ د. فيلالي بومدين) 2021  
  [(16) (PDF) فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أطروحة دكتوراه (researchgate.net)](https://www.researchgate.net/publication/351244783_falyt_alsyasat_almalyt_walnqdyt_fy_jdhb_alastthmar_alajnby_almbashr_atrwht_dktwrah)
* **” A Look at Fiscal and Monetary Policy”** (read 7/9/2022)   
  [A Look at Fiscal and Monetary Policy (investopedia.com)](https://www.investopedia.com/articles/economics/12/fiscal-or-monetary-policy.asp)
* **"ماهي السياسة المالية"** (قرات في 2022\7\9)  
  [ما هي السياسة المالية - موضوع (mawdoo3.com)](https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)
* **"مفهوم السياسة المالية"** (قرات في 2022\7\9)  
  [مفهوم السياسة المالية - موضوع (mawdoo3.com)](https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)
* **"دور السياسات المالية والاجتماعية في مكافحة الفقر في البلدان العربية"** (بواب رضوان) 2020   
  [158052 (cerist.dz)](https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/433/6/1/158052)
* **“Using Fiscal Policy to Fight Recession, Unemployment, and Inflation”** (read 7/9/2022)  
  [Using Fiscal Policy to Fight Recession, Unemployment, and Inflation – Principles of Economics: Scarcity and Social Provisioning (2nd Ed.) (pressbooks.pub)](https://openoregon.pressbooks.pub/socialprovisioning2/chapter/using-fiscal-policy-to-fight-recession-unemployment-and-inflation/)